

موسيقي يصبح «خبيرا سياسيا» على التلفزيون الإيراني

مبععا لفرقة «بينك فلويد» الذي يحمل هذا الاسم.

وكتب آخر «تطالب بان يحيي هذا الخبر السياسي حفل ذي وول مع الخير في الشؤون الاقتصادية ديفيد غيلمور»، في إشارة إلى عازف الغيتار في هذه الفرقة وأحد البوماتها الأخرى الناجحة.

بأنشطته في مجال الموسيقى الاجتماعية السياسية، بحسب تعبير القناة.

ولم يكن هذا التوضيح كافيا لوقف سيل التعليقات المستهزئة بالشبكة. وعززد أحد رواد الإنترنت ناشرا رموزا تعبيرية ضاحكة «حتى الجزء المظلم من القمر»، في إشارة إلى الألبوم الأكثر

نشر التلفزيون الإيراني الرسمي بيانًا توضيحيًا لتصحيح خطأ ورد على شاشته مع تقديم عازف بريطاني شهير على أنه «خبير سياسي» في تعليقات له على نتائج الانتخابات الأميركية، بعد أن أثار موجة سخريّة واسعة على مواقع التواصل الإيرانية.

ونقلت شبكة «خبر» الإيرانية التابعة لهيئة التلفزيون العامة مقابلة أجرتها قناة «آر تي» الروسية مع عازف الباص في «بينك فلويد» روجر ووترز المعروف بدعوه للقضية الفلسطينية، معرّفة إياه على أنه خبير يعتبر أنه «لا يمكننا الوثوق بالرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن».

وقال ووترز في المقابلة مع «آر تي» التي نشرت الشبكة الإيرانية مقتطفات منها، إن إعادة انتخاب ترامب «كانت لتكون الأسوأ للعالم بأسره، لكن هذا لا يجعل من بايدن المرشح المثالي».

وأردف الفنان السبعيني أن بايدن «من دعاة الحرب الممتحنين إلى الأوليغارشية (نظام الأقلية) الذي يحكم الولايات المتحدة وهو سيعزل كذلك طالما هو في الرئاسة، ولا يمكن الوثوق به على الإطلاق».

ونكرت صحيفة «اعتماد» المؤيدة للتغيير الإصلاحي على موقعها الإلكتروني في تعليق على «آخر هفوات التلفزيون الرسمي»، أن «روجر ووترز موسيقي وليس خبيرا سياسيا».

ونسبت على صفحتها في «تلغرام» هذا الخطأ إلى تسرع القناة الإخبارية في انتقاد بايدن الذي يشبهه المحافظون بأنه يضرر العداء لإيران مثله مثل ترامب.

وبعد سلسلة من ردات الفعل الساخرة على الإنترنت، نشرت الشبكة بيانًا توضيحيًا على صفحتها في تلغرام جاء فيه أنه «تمّ عن طريق الخطأ وصف روجر ووترز بالخبير السياسي»، في حين أن هذا الأخير «اشتهر على الأحرى



روجر ووترز عازف الباص في «بينك فلويد»

صحافيون يمنيون يروون قصص معاناتهم في سجون الحوثيين

وخلال السنوات الخمس الماضية قتل 40 صحافيا و400 حالة اختطاف واعتقال لصحافيين وإعلاميين و1300 حالة اقتحام ونهب ومصادرة أجهزة وحجب مواقع إخبارية في اليمن.

كما يتعمد الحوثيون إهمال وضع الصحافي المختطف توفيق المنصوري الذي أبلغت أسرته عن تردّي وضعه الصحي، وشدد الأسدي على أن «الجرائم التي طالت الصحافيين في اليمن لم تحدث في أي بلد في العالم منذ نشأة الصحافة».

وتحدثت الطفلة توكل ابنة الصحافي المختطف توفيق المنصوري عن المعاناة الشديدة التي تلاقيها مع عائلتها كل يوم على أمل أن ينال والدها الحرية.

بدوره، أشار يوسف حازب رئيس منظمة «صدي»، إلى ضرورة العمل لتعزيز حرية الصحافة والتعبير والتسريع بالإفراج عن بقية الصحافيين المختطفين.

وأكد نبيل الأسدي عضو نقابة الصحافيين أن النقابة لا تعترف بإجراءات الميليشيات ضد الصحافيين ابتداء باختطافهم وانتهاء بقرارات الإعدام والإخفاء القسري وكل ما تعرضوا له داخل السجون.

40 صحافيا قتلوا و400 حالة اختطاف واعتقال لإعلاميين في اليمن خلال خمس سنوات

وطالب الأسدي المنظمات الدولية بالضغط للإفراج الفوري عن بقية الصحافيين المختطفين دون قيد أو شرط وقال إن «مواصلة اختطافهم تعد جريمة ووصمة عار على جبين المنظمات وحرية الصحافة».

وتحدث الصحافيون الخمسة وهم عصام بلغيت وهشام اليوسفي وهيثم الشهاب وهشام طرموم وحسن عناب عن أساليب التعذيب النفسي والجسدي المنهجي التي اتبعها الحوثيون بحقهم منذ اللحظات الأولى لاختطافهم، وذلك خلال ندوة نظمها نقابة الصحافيين اليمنيين بالتعاون مع المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين «صدي» الأسبوع الماضي بمدينة مارب.

وأشاروا إلى وقائع التعذيب اليومية والإخفاء القسري في زنازين مظلمة لا تتوفر فيها أدنى المعايير الإنسانية، مروراً بالحاكمات الهزلية وأحكام الإعدام بحق أربعة من زملائهم على خلفية عملهم.

وتحدث الصحافيون الخمسة وهم عصام بلغيت وهشام اليوسفي وهيثم الشهاب وهشام طرموم وحسن عناب عن أساليب التعذيب النفسي والجسدي المنهجي التي اتبعها الحوثيون بحقهم منذ اللحظات الأولى لاختطافهم، وذلك خلال ندوة نظمها نقابة الصحافيين اليمنيين بالتعاون مع المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين «صدي» الأسبوع الماضي بمدينة مارب.

وأكد جابي أن الحظر يفتح المجال أمام الشائعات، وتوجه المواطنين إلى وسائل الإعلام الأجنبية، خاصة في ظل الظروف السياسية الصعبة التي تمر بها البلاد من غياب للرئيس والأزمة الصحية وغيرها.

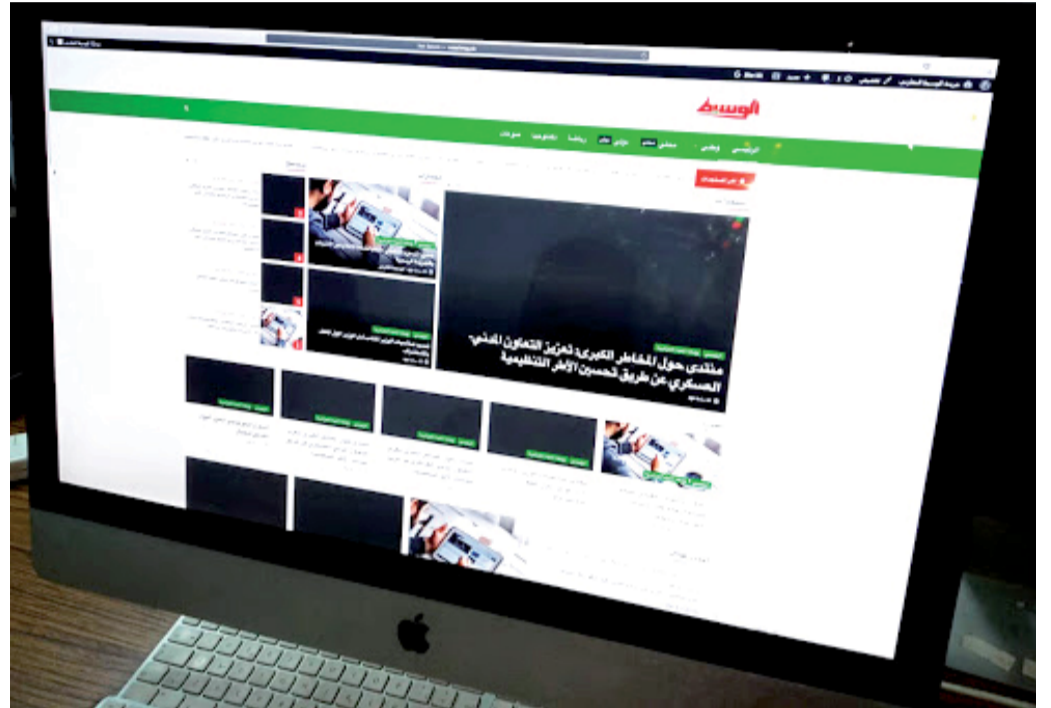
وهددت منظمة «مراسلون بلا حدود» في بيان «بالعواقب الأخيرة أمام حرية الصحافة» في الجزائر، داعية السلطات إلى «احترام التزاماتها الدولية».

وقال صهيب خياطي، مدير مكتب شمال أفريقيا في مراسلون بلا حدود، إن «قمع الأصوات الناقدة لا ينفك يتزايد على الإنترنت وخارجها. ندعو السلطات الجزائرية إلى احترام الدستور والتزاماتها الدولية خشية رؤية البلاد تفرغ من صحافييها».

وبحسب الترتيب الذي وضعته منظمة مراسلون بلا حدود حول احترام حرية الصحافة لسنة 2020، تحتل الجزائر المركز 146 (من بين 180 دولة)، إذ تراجع خمسة مراكز مقارنة بسنة 2019 و27 مركزاً مقارنة بسنة 2015 حيث احتلت المركز 119.

قانون الإعلام الإلكتروني في الجزائر يتجاهل حقوق الصحافيين

شروط الحكومة واحدة في منح الإعلانات للمنابر الرقمية أو التقليدية



التسوية وفق الشروط أو الحظر

الإلكترونية الناشئة أو استفادتها من سوق الإعلانات الحكومية».

وفي تصريحات سابقة لوزير الإعلام عمار بلحمير، فإن المواقع التي تحصل على موافقة رسمية بالنشاط بعد دخول هذا القانون حيز التطبيق هي الوحيدة التي بإمكانها الحصول على إعلانات حكومية مدفوعة ومساعدات من صندوق دعم الصحافة لتطوير نشاطها.

كما شجع بلحمير الصحف الورقية على تسريع تحولها إلى النشر الرقمي، قائلاً إن المستقبل للإعلام الإلكتروني.

وتحصى وزارة الإعلام حاليا العشرات من المواقع الإخبارية الناشطة في البلاد، وهي مسجلة لديها بطريقة مؤقتة في انتظار ترسيم وجودها بعد صدور المرسوم الجديد.

ويرى صحافيون أن واقع الأمر لن يختلف بالنسبة إلى وسائل الإعلام التقليدية أو الإلكترونية في ما يخص الدعم والإعلانات الحكومية، فالسياسة هي واحدة والمحتوى الذي يحظى برضا الحكومة هو ما سيجعل على الدعم بغض النظر عن الوسيلة المنتجة له.

وكان الرئيس تبون قد دعا الحكومة في فبراير الماضي، إلى التسريع بتسوية أوضاع المواقع الإعلامية الإلكترونية الناشطة في البلاد.

وفي محاولة لتهدئة الغضب المتصاعد والانتقادات التي طالت السلطة بسبب حجتها عدة مواقع إلكترونية عامة في أقل من 24 ساعة من دون أي تفسير، تمّ الخسيس رفع الحجب الذي بعضها، باستثناء موقع «قصة تريبون» الذي أسسه الصحافي المسجون خالد درارني.

وقال الباحث في علم الاجتماع ناصر جابي، «الجهات التي قامت بحجب المواقع الإلكترونية وصلت إلى قمة التسعيف، لا تقدم شروحات أو أسباب للحجب والمنع لأنها ترى أنها غير ملزمة بذلك».

وأكد جابي أن الحظر يفتح المجال أمام الشائعات، وتوجه المواطنين إلى وسائل الإعلام الأجنبية، خاصة في ظل الظروف السياسية الصعبة التي تمر بها البلاد من غياب للرئيس والأزمة الصحية وغيرها.

وهددت منظمة «مراسلون بلا حدود» في بيان «بالعواقب الأخيرة أمام حرية الصحافة» في الجزائر، داعية السلطات إلى «احترام التزاماتها الدولية».

خرج قانون الإعلام الإلكتروني إلى النور في الجزائر متضمنا جملة من الشروط للسماح بإنشاء مواقع إلكترونية وإمكانية استفادتها من الدعم الحكومي، في حين أنه لم يقدم أي ضمانات للصحافيين بتحسين أوضاعهم أو توسيع هامش الحريات لديهم.

إحسان القاضي بسبب «القفد والذم» ضد الرئيس عبدالمجيد تبون، ولا يزال الموقعان الإخباريان محجوبين، ولا يمكن الوصول إليهما عبر الإنترنت في الجزائر.



رياض بوخدشة

شرط توطين المواقع ضمن النطاق الإلكتروني المحلي سيؤثر سلبا على ممارسة الإعلام الإلكتروني

ومن أهم شروط ممارسة الإعلام الإلكتروني، وفق المرسوم، أن «يكون الموقع خاضعا للقانون الجزائري، ويتم توطينه ضمن نطاق الإنترنت المحلي».

وهو أيضا ما أثار تحفظ العديد من الصحافيين والإعلاميين، ذلك أنه يشجع للسلطات حظر المواقع الإخبارية التي ينشئها جزائريون مقيمون خارج البلاد خصوصا إذا تضمنت انتقادات للسلطة.

واعتبر رياض بوخدشة، رئيس المجلس الوطني للصحافيين (نقابة غير حكومية) أن شرط توطين المواقع ضمن النطاق الإلكتروني المحلي، «سيؤثر سلبا على ممارسة الإعلام الإلكتروني مستقبلا بسبب غياب الإمكانيات التقنية اللازمة لهذه العملية».

ومنح المرسوم التنفيذي مهلة 12 شهرا لأصحاب المواقع الناشطة حاليا للتكيف مع الشروط الجديدة للصحافة الإلكترونية.

وورد في المرسوم كذلك، أنه على الراغبين في ممارسة الإعلام الإلكتروني، التقدم بطلب لتسجيل مواقعهم لدى وزارة الإعلام وتكون أمامهم مهلة 60 يوما لرفض أو قبول الطلب.

وأشاد بوخدشة بالمرسوم التنفيذي لكنه أعرب عن تحفظه على بعض البنود، وأوضح أن «شروط الـ3 سنوات خبرة (التي يعتبرها قليلة) لإنشاء موقع إلكتروني سيفتح المجال أمام أشخاص دون خبرة لممارسة التخصص رغم أهميته».

وأضاف «المرسوم لم ينص صراحة على طريقة تقديم دعم للصحف

الجزائر - أصدرت الحكومة الجزائرية مرسوما تنفيذيا يحدد قواعد ممارسة الإعلام الإلكتروني في البلاد، في أول خطوة من نوعها لتنظيم القطاع، بعد سنوات من النقاشات المستمرة حول ضرورة تنظيم القطاع وضبط الفوضى من جهة، ومنح الإعلام الدعم اللازم لتطويره في ظل التحول الرقمي للصحف من جهة أخرى.

ويأتي إصدار المرسوم الجديد بينما تشهد الساحة الإعلامية الجزائرية جدلا كبيرا حول حظر المواقع الإلكترونية الذي ازداد في الأشهر الأخيرة بذرائع مختلفة، فيما تصن الحكومة على أنها تهدف إلى ضبط القطاع فقط ولا تريد المساس بالحريات.

ويخلو قانون الإعلام الجزائري الصادر عام 2012 من أي قواعد قانونية منظمة للصحافة الإلكترونية، سواء كانت مكتوبة أو سمعية بصرية، بشكل دعا السلطات إلى وضع إطار قانوني لها.

وتُشر المرسوم في الجريدة الرسمية، مساء الثلاثاء، تحت اسم «المرسوم التنفيذي المحدد لممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الإلكتروني».

وبدا أن المرسوم لم يتضمن أي بنود واضحة تتحدث عن ضمان الحريات أو حقوق العاملين في الإعلام الإلكتروني، في حين أن هذه البنود هي أكثر ما يشغل اهتمام الصحافيين.

ووفق المرسوم، فإن إنشاء موقع إلكتروني إخباري سواء كان مكتوبا أو للإعلام السمعي البصري، يكون من قبل ممارسي المهنة الذين لا تقل خبرتهم عن 3 سنوات، ولديهم جنسية جزائرية، ولم يسبق الحكم عليهم في قضايا قذف.

المرسوم لم يتضمن بنودا عن الحريات وحقوق العاملين في الإعلام الإلكتروني، في حين أنها أكثر ما يشغل اهتمام الصحافيين

ويصرم هذا الشرط الكثير من الصحافيين الذين حوكموا بتهمة القذف من إنشاء مواقع إخبارية، إذ أن هذه التهمة كثيرا ما توجه لمن ينتقد السلطات أو يتحدث عن الفساد كما تم منع الوصول إلى العديد من المواقع الإخبارية على الإنترنت في الجزائر. واعترفت السلطات بأنها حجبت اثنين منها على الأقل ودون إخطار مسبق، وهما «مغرب إيمرجنت» و«راديو أم بوست»، بانتظار اتخاذ «إجراءات المتابعة القضائية» ضد مدير أحدهما



صورة عن انفجار بيروت للمصور اللبناني وائل حمزة اختيرت ضمن القائمة النهائية لأفضل صور العام الصحافية التي يختارها محرو صحيفة الغارديان البريطانية في نهاية كل سنة، وستعلن نتائجها الأسبوع المقبل.